الاثار المترتبة للحصار الاقتصادي على العراق

على عتبة التغيير أثارت الأوضاع الناشئة في الاقتصاد العراقي بعد الانعطافة التاريخية في ٢٠٠٣/٤/٩ ومازالت تشير مواقفاً متقاربة في الرؤى والأفكار بين الاقتصاديين والمتابعين لشؤون الاقتصاد كما إنها تشير التباينات أيضا فيما يذهب العديد إلى المراهنة على فشل جهود تطبيع الوضع الاقتصادي دون إتمام السيطرة على الوضع الأمني وحصول الاستقرار السياسي، وإذ نقدر أهمية مطلب توفير الأمن السياسي للمواطن العراقي على نحو خاص، فالمطلوب أيضا طمأنة أطراف النشاط الاقتصادي الفاعلون والمحتملون سواء أكانوا محليون أم أجانب بأهمية الاستقرار السياسي والامني.

غير ان الاقتران ما بين الأمرين قد يؤدي إلى سوء فهم لطبيعة التفكير الاقتصادي الجديد الذي بدأت تجسده سلسلة التدابير التي اتخذتها (السلطات) الاقتصادية في مجرى تكوين قوة الدفع الذاتي التي افتقدها الاقتصاد العراقي طيلة حقبة ما قبل ٤/٩، ونعني بها افتقاده للديناميكية الاقتصادية وحيث يتجلى التفكير الجديد في تجنب استخلاص الاستنتاجات المسبقة، وترك الوقائع تتحدث بنفسها ورفض المراهنات مهما كانت قيمتها العلمية فأن النظرة الواقعية في تصميم السياسات الاقتصادية، لابد وان تكون مستندة إلى الرؤيا الجديدة حول طرائق إعادة بناء الاقتصاد وانتشاله من أوضاع الركود أو وضع النمو صفر.

فكثيراً ما تذرعت القوى الحاكمة آنذاك بعامل الحصار الاقتصادي، لتعطي زخم أقوى للقرارات الارتجالية والتخبط في السياسات حتى شاعت نادرة مفزعة تقول بأن الاقتصاد " يمشي بقدرة قادر" واحسب أن في هذا القول نقداً فذاً تخفى وراء لفظ مقبول أخلاقيا واجتماعياً وسياسياً وأدى دوراً مهماً جداً يغني عن الكثير من المواعظ والشروحات المبسطة لأزمات الاقتصاد العراقي.

يوصف الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد زاخر(بالموارد والإمكانات) غير أن وصفاً كهذا يبدو ذو دلالة معرفية ليست أوسع من تلك التي نلقنها لدارسي علم الاقتصاد ولم تعد تشير الرغبة في استقصاء المزيد بل تحول الى تعويذة لسحرة اجادوا مهنتهم في التعمية على حقائق الوضع الاقتصادي ولم نعد نسعى لتوكيدها، فالمسألة لا تكمن فيما(يتوفر ولا يتوفر) في العراق، بل في طريقة التفكير وفي منطق التعامل مع الاشكالات الاجتماعية – الاقتصادية ، وفي أية سياسات كلية يمكن صياغتها وتلبي أهداف المشروع الوطني لإنعاش الاقتصاد ، هذه هي في تصورنا المسألة الأكثر أهمية وعليها ينبغي الاستناد ومنها يجب الانطلاق ، ذلك ان الاكتفاء ينقد سياسات الحقبة السابقة دون طرح مشروع بديل سيتيح للقوى المناهضة التحصن بأخطاء الحاضر لتمجيد الماضي.

والتاريخ الحديث هنا يفيد، ولنأخذ اليابان مثلاً ومثالاً منه فهذا البلد تخطى الازمنة الصعبة ولم يعرف عنه انه كان بلداً زاخراً (او غنياً) بالإمكانات والموارد وليس لديه ثلث ما لدى العراق من موارد، فكيف وصل الى ما وصل اليه؟ لا ندعي الإحاطة التامة بالتفاصيل غير ان اغلب ما كتب عن التجربة يتفق على تمنع اليابانيون بخصائص ذاتية ومجتمعية فريدة استوعبت أصداء التاريخ الياباني لتؤسس نهضة مميزة لمجتمع ونظام واقتصاد جدير بالاحترام مقابل ذلك من المسؤول عما آلت إليه أوضاعنا؟ وكيف الخروج من المحنة؟ سؤالان يحملان شحناً عاطفياً يقيدان تعاملاتنا ونظرتنا نحو ما سيكون وفي حدود الإجابة عنها تنكشف حقائق الأمس أفاق المستقبل؟ لن نزعم فيما سنتحدث عنه اجتراح ما هو خارج المتصور والمعقول لكنه مساهمة متواضعة في بلورة رؤية عقلانية لسياسات اقتصادية نظيفة من خطايا الماضي القريب وارثه الثقيل.

نحن على الجبهة الاقتصادية في محنة والتي ارى فيها مفهوماً يتراكب ومفهوم الأزمة لجهة الفظاعة والقسوة التي تعامل بها اهل السلطة مع الاقتصاد فللأزمة نظرياتها وليس للمحنة نظريات او مخارج جاهزة وعليك والتفتيش عن المخبوء تحت أنقاض الخراب والهدر والتدمير في الحقبة الماضية، لتدرك لماذا هي محنة وليست ازمة؟ لقد استسهل البعض من المتخصصين مقولة (العراق بلد الإمكانيات) واستسلم لها طوعاً واعتقد ان تحريك الاقتصاد وإنعاشه يبدأ من مجرد خطوة توقظ (المارد الجبار) أي الإمكانيات والموارد لتبدأ سلسة الثمار تتساقط على الجميع، واجد ان النظرة هذه تجسدت عفويتنا في رسم المنطق الاقتصادي المطلوب وبالتالي مأساتنا والقضية لا تكمن في ذلك، بل في كيف يتم التعامل مع الإمكانيات والموارد بإحساس مالكيها الحقيقيون وما الطريقة المثالية او الأقل مثالية التي تكفي لإنجاز أهداف الجماهير؟ لا بقصد كسب ولاءها وترضيتها سياسياً، فأولى الخطايا ان السلطات سعت دوماً على هذا المنهج وأقرنته بالعنف والرعب لكن الزمن اليوم لم يعد زمناً للسكوت بل هو زمن الوعي بضرورة ان يتوحد الإنسان العراقي مع هواجس محنته حتى تجاوزها، وهذا هو المدخل الواقعي للفهم الجديد الذي لا نرى سواه في الافق ولا شيء يمنع استطالته.

ان التركة الثقيلة قبل انهيار النظام السياسي والاقتصادي السابق في ٢٠٠٤/٤/٩ لم يكن احدا من اقتصادينا بفضل البوح بما في النفس وما اعتمل بها من مكبوتات وكنا نؤثر تجنب الحديث عن الاقتصاد وعدم الاكتراث بما يجري في البلاد من تدمير منهجي للبنى التحتية وما يتم فيه من نهب انتظامي لموارد واموال قلما امتلك احدنا معلومة عن حجومها وكمياتها، فالأغلب ان الكتابات والأبحاث التي نشرت كانت بمجملها تمالي الوضع القائم وتنحو إلى تأسيس تسوية مقبولة للسلطة وللباحث فالسلطة كانت تدرك جيداً انها بحاجة الى دعاة أكاديميين لا سيما في تخصصات فكرية

ونظرية نفتقر لها اطر(السلطة) الحزبية والسياسية فلا غرابة ان غيب العقل النقدي المحتضن بالمنهجية التحليلية الناقدة المتمكن من تعليل الظاهرات الاجتماعية والاقتصادية بشكل علمي وموضوعي بغض النظر عما اذا ارتضت عنه السلطة ام انزعجت، فما افتقدناه قبل ٤/٩ تهيء لنا بعد هذا التاريخ ولا عذر لنا من تهيئة النفس لتقبل صدمات الوضع الاقتصادي الراهن بعده.

ان استدعاء الارقام المعلنة قد يقدم لنا تصوراً معيناً عما الت اليه السياسات الاقتصادية للحقبة السابقة وعما يمكن تخيله من معالجات محتملة:

١. خسائر الحروب: بلغت كلفة حرب الخليج الثانية ٢٣٠ مليار دولار وتقديرات تذكر(٣٠٠) مليار دولار كخسائر مباشرة وقبلها كانت الحرب العراقية – الايرانية قد كلفت خسارة قدرها (٤٥٢,٦) مليار دولار، فضلاً عن (١٥٠) مليار دولار تمثل عائدات النفط غير المحققة بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية

٢. عبودية الديون الجهات المقرضة للعراق كانت ثلاث هي: مؤسستا ال IBRD وال IMF · الدول المانحة للائتمانيات تجارية، الشركات والمصارف الخاصة، وقد بدت كمشكلة مزعجة ومعقدة وبعض من الديون كانت تقع تحت ما يطلق عليه الباحثون ب (الديون الكريهة) ووضعت تحت هذا الوصف كونها ديوناً للسلطة وللنخب الحاكمة وليس هناك شيئاً معلناً عنها وقد قدرت الديون العراقية على نحو اجمالي بالشكل التالي :

- حسب نادي باريس = ١١٦,٥ مليار دولار·
- حسب الـ IBRD= 127مليار دولار·
- حسب نشرة MEES الاقتصادية = ١٢٩,٣٤ مليار دولار كحد اقصى و١٠,٣٥ مليار دولار كحد أدني.
- حسب وزراء مالية الدول السبع الذين التقوا في واشنطن في٢٠٠٣/٤/١٠= ١٢٠ مليار دولار
- حسب وزارة التخطيط والتعاون الانمائي في العراق ومحافظ البنك المركزي العراقي = ١٢٧ مليار دولار

٣. ان هذه الديون لا تتضمن التعويضات المترتبة عن (الحروب الخليجية)، ولا نرى في تضارب الأرقام اية مشكلة اذ أن العقدة في الديون نفسها وتبعاتها الاقتصادية. وهي بلا شك ديون فلكية لا نجد في التاريخ لها مثيلاً ننزع عن البلاد اهميتها السياسية والاقتصادية وتحط من إمكاناتها الدولية وتشير فيها عبء مشكلات عويصة في موازين المدفوعات وفي مستويات الرفاهية الفردية اذ تشكل حصة الفرد العراقي من الديون (١٦) الف دولار ويتجاوز إجمالي

حجم الدين حجم الـ GNP بمقدار يتراوح من ١٥-٢٠ ضعفاً علماً بأن الـ GNP سجل عام ٢٠٠١ قيمة مقدارها(٩٩١١٤٢٠) مليار دولار بالأسعار الجارية و(٢٥٦٨٩) مليار دولار بالأسعار الثابتة.

٤. ويبدو ان مصممي السياسات الاقتصادية في المجالين المالي والنقدي آنذاك لم يكونوا على دراية بما يجري ولم تكن السلطة عابئة بالمصير الذي سيؤدي الية مستنقع الاستدانة من الخارج دون أسباب موضوعية تفترض بحدها الأدنى ربط الدين بالحاجة الفعلية وليس المفترضة طبقاً لشروط اللعبة اللعب التي مارستها الاوساط الدولية وحكومات ومؤسسات وإفراد لتطويق العراق بحزام ناسف حين قبلت الجهات المانحة هذه للعراق بلعب ورقة تأجيل الدفع رغم انها تعلم جيداً وتدرك ان العراق اصبح يفتقد الجدارة الائتمانية نظراً لتدهور اقتصاده وعجزه مالياً الذي بلغ عام٢٠٠٠ (-٤٨١ .٧٩) مليون دولار فبدأت الديون نفسها تخلق ديوناً إضافية عندما وجهت بطريقة بائسة نحو تغطية المستوردات او لدفع فوائد وأقساط ما تراكم منها

٥. تدهور وانحطاط في مؤشرات الاقتصاد الوطني المؤشرات هذه تشمل طائفة واسعة لا يبدوا من السهل الالمام بها جميعاً لعدم توفر البيانات الدقيقة نوعاً ما، فعشية انهيار النظام السابق تعرفنا على حقائق مذهلة نجد من المفيد الاشارة الى بعض منها:

أ. تدهور اوضاع العراق ووصوله الى المرتبة الاخيرة عربياً وفقاً لتقرير التنمية البشرية والى المرتبة ما قبل الاخيرة عالمياً من بين ١١١ دولة يدرجها التقرير في استقصاءاه

ب.تدهور الاستيرادات بنسبة ٩٠% والصادرات بنسبة ٩٧% خلال فترة العقوبات الاقتصادية.

ج. الاتجاه التصاعدي لمعدل نمو الرقم القياسي لأسعار المستهلك من ٥% عام ٢٠٠٠الى ١٦,٣% عام ٢٠٠١و١٩,٣% عام ٢٠٠٢، وتزايد الرقم القياسي العام من١٦١عام ١٩٩٠الى ١٣٦٧٥٢عام ٢٠٠٢ وبمعدل نمو وصل في نفس العام الى ١٩,٣%.

د. بطالة مخيفة، قدرتها سلطة الاحتلال بـ ٥٠% من قوة العمل، ومصادر اخرى اوصلتها الى ٢٨%، في حين نذهب مراجع شتى الى انها تتراوح ما بين ٦٠-٦٥% واظن ان المعركة المقبلة ستكون مع هذا الشيء (الخرافي) ويجب ان يعطى الأولوية في برامج اعادة تأهيل العراق اجتماعيا" واقتصاديا" لاسيما ال مشكلة البطالة تنجلي في انخراط السكان في وظائف غير مستقرة وان نسبة تقدر ب ٣٠% من السكان تعمل في القطاع الحكومي والمشكلة

مرشحة للتصاعد أكثر إذا شرعت الدولة فعلاً بالخصخصة على نطاق واسع وبأكثر مما تطلبه الاحتياجات الاقتصادية.

هـ. ٨٠% من المشروعات الصناعية توقفت عن العمل و٧٠% منها يعمل بنصف طاقته فيما تفتقد غالبية المشروعات الصناعية لمستلزمات الانتاج بما يساعدها على الاستمرار بالإنتاج، فضلا" عن التخريب والتدمير الذي لحق بالطاقات الانتاجية جراء العمليات العسكرية وتعرض الكثير من المشروعات والمصانع للنهب والسلب.

و. اموال ضائعة لأعلم لاحد اين ذهبت وعند من استقرت وكم هي؟ ولكن تقديرات تشير الى

١- ٢٢ مليار دولار تم سرقتها من البنك المركزي بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٩ ·

٢-اموال مجمدة في مصارف عربية واجنبية منها ٤٩٥ مليون دولار في المصارف اللبنانية ·

٣-١,٢ مليار دولار رصيد مقيد محجوز لدى الولايات المتحدة ·

٤-من ٣٠٠الى ٥٠٠ مليون دولار لدى المصارف الاردنية ·

٥-٥٠٠ مليون دولار لدى المصارف اللبنانية ·

٦-٥٠٠ مليون دولار لدى المصارف السورية ·

٧-٣٠٠ مليون دولار لدى بنك التسويات الدولية منذ عام ١٩٩١ ·

٨-وثمة اموال اخرى تعود لآهل السلطة السابقة لا يفصح أحد عنها مودعة في حسابات مصرفية عربية واجنبية.

ناهيك عن الارقام المثيرة للأسى على عراق انتهب وسرق من قبل فئات وجماعات وحكومات تحت ذريعة التعويضات حيث تقدر بـ(٤٤) مليار دولار كتعويضات ترتبت على غزو الكويت واموال اخرى تقدر ببضع عشرات من ملايين الدولارات تطالب بها إيران باعتبارها احدى نتائج حرب الخليج الاولى، بعد كل ذلك لكم ان تقدر حجم التركة التي ينبغي على العراق ان يتحملها ويسعى للتخلص منها على نحو يكفل له الاستقلالية في سياساته العامة.

ثمة امل ينبغي لنا ان ننساق وراء ما غمض من العواطف المهتاجة لنطيح بأملنا في غد مزدهر تحت حجة ان المحنة التي تجابهنا اوسع مما نحن عليه من قدرات؟ يكفي احساسنا بالفجيعة معادلاً لآمل اوسع من ان نحيط به التمنيات، فاذا ما قايسنا الاوضاع بالمعايير العقلانية الاقتصادية سنجد ان مجاوزة المحنة اقرب مما هو متصور: والبداية قيل ان اثنى عشر اقتصادياً استراتيجيا جاءوا بهم من جامعات امريكية عالية القدر والمقدار واسكنوا في ارض ما واتيحت لهم حرية التحرك والتفكير والتصرف ازاء ما هو قائم، وكان المال والنقد هما المجالان المفضلان لمدخل التفكير

الاقتصادي المتحسب للازمات الاجتماعية والاقتصادية فمنهما ومن خلالهما تنفذ الازمات ثم المحن وسواء كانت هذه الرواية صحيحة ام مجرد تأويلات متوقعة لسياسة اقتصادية تتم صياغتها في ظل سلطة الاحتلال ننطلق من اللبرالية وفي اطارها تدور، فأن التدابير التي اتخذت سهلت لنا الامساك بأسس المنهج الجديد في اعادة اعمار العراق حيث تمحور حول : استثمار اجنبي مباشر، وخصخصة متكاملة وانفتاح داخلي وخارجي فضلاً عن تطوير المبادرات الخاصة وتوسعة نطاقها حتى تمتد لتشمل مجالات ومناطق كانت محرمة الى حد قريب، ناهيك عن التخلص من السطوة القاسية للدولة (الريعية) والدولة المعيلة بتفكيك ابنيتها التقليدية به وتشريد النشطاء فيها خارج سوق العمل .

لقد اتسمت التدابير والاجراءات المتخذة على جبهتي المال والنقد بالحذر نظراً لافتقار الاقتصاد العراقي لضوابط المنهج المالي والنقدي في توجيه حركة النشاط الاقتصادي، فأعيد كيان البنك المركزي كعنصر فعال في التوجهات الجديدة، واعيد ترتيب البيت المصر في من خلال التوجه نحو فتح المزيد من المصارف التخصصية والتجارية للقطاع الاهلي وتشجيع التوجه نحو الدمج المصرفي ايضاً، ووضعت حدود واضحة بين انشطة مختلف المصارف، تسمح بفك الاختناقات في التعاملات التجارية حال حصولها، وحصلت المؤسسات الحكومية المالية على دورها الطبيعي بأن تكون منظمة لانسياب الاموال في مفاصل الاقتصاد وتجديد دورانها ومواجهة اعباء الانفاق المطرد الذي توخى بالدرجة الرئيسية افهام العراقيين ان ثمار ما حصل لابد من ان تعود اليهم ، وجاءت خطوة استبدال العملة العراقية القديمة بالعملة الجديدة في اطار تطبيع الوضع النقدي لتسجل علامة بارزة في مجال تامين شروط الاستقرار المالي والنقدي، كما سارعت Cap في اطار سياساتها العامة في العراق الى اطلاق مشروع الاستثمار الاجنبي في ايلول ٢٠٠٣ ، وكان برنامجها بلا شك مشروعاً انفتاحي ازاء الاستثمار الاجنبي لم يرق اليه أي مشروع او برنامج للاستثمار الاجنبي في المحيط الجغرافي المجاور للعراق، رغم انه استثنى الاستثمار في المجال النفطي والاستخراج والمعاملة الاولية للمصادر الطبيعية واباح ماعدا ذلك للاستثمارات الاجنبية حتى قال بعض من لا يشك بنواياه، ان العراق بيع ارضاً وسماءاً وماءاً لمشترين غير معرفين، وحقيقة الامر وأيا كانت الاعتراضات المستاءة بصدد برنامج الاستثمار الاجنبي، ان دفعة قوية كان لابد منها للاقتصاد العراقي في ظل خراب هيكل الاستخراج والانتاج النفطي حيث اشارة التقارير التي لا يشوبها الاختلاط الى حاجة الصناعة النفطية الى(٨٨,٤) مليار دولار للوصول الى طاقة انتاج نفطي بحدود(٢) مليون برميل يومياً، ويحتاج القطاع النفطي سنوياً الى٨ مليار دولار فيما اذا ارتؤي في برنامج اعادة الاعمار والانعاش الاقتصادي ايصال زيادة الانتاج الى(٣,٤) مليون برميل يومياً، وهذا بالطبع يمثل كلفة باهضه ليس بالمقدور

تهيئتها على نحو يدفع الى انضاج شروط اعادة البناء بشكل مريح ، لاسيما أذا علمنا ان عائدات النفط العراقية منذ ٢٠٠٣/٤/٩ لم تصل الى اكثر من ١,٤ مليار دولار.

ومن اجل التعويض عن التقصير في حماية ثروات العراق ومنشأته ومشروعاته ومرتكزات التعامل اليومي للمواطنين من دوائر ومؤسسات تعرضت للنهب والسرقة من (اهل الحواسم) وقوافل السراق؟ بادرت الجهات الرسمية الى برنامج للتهدئة يقضي بملاحقة الديون العراقية ومتابعة ما ستلحقه من اضرار في الاقتصاد فكانت ومازالت معركة تحيطها المصاعب فالأعبين الاساسين فيها ينتظرون استعادت ديونهم من بلد أصبح لا يقوى على توفير ما تريد وبالسرعة التي ترغب تلك الجهات، وليس بمقدور العراق من منطلق الفهم المتحضر للعلاقات الدولية ان ينكر انه مدين وعليه ان يسدد.

فانعقدت المؤتمرات وتواصلت الجهود لتنسيق المواقف الدولية تجاه موضوع الديون ، فيما لم يطالب العراق بأكثر من خطة دولية واضحة تعفيه ولوقت محدد من عواقب الايفاء بالالتزامات المحددة ، او فل النازل عن نصفها أو جزء منها ، بعد ان رفض وزراء مالية الدول الثماني المجتمعة في مدينة ديفيس الفرنسية في ٢٠٠٣/٥/١٧ فكرة اسقاط الديون عن الدول المدينة وأحالوا الموضوع برمته الى نادي باريس لوضع اليات لترتيب دفع هذه الديون ، ولم يقتنع المجتمعون بأن الجزء الاكبر من ديون العراق هي من نوع الديون التي لا ينبغي للعراق دفعها حيث ترتبت عن تصرفات حكومية لا صلة للأفراد بها، وهكذا يتأتى على العراق وبجهود المهرة من ساسته واقتصاديه ودبلوماسية نضالً دؤوباً لإيصال موضوع الديون الى نهايته المريحة ، دون نسيان ان التعويضات المقررة لمتضرري حروب الخليج اصبحت تشكل عبئاً لا يستهان به على الاقتصاد العراقي .

وثمة جهود تبذل في اطار الامم المتحدة لا يجاد حل غير مؤذ للعراق، بعد ان صار في حكم اليقين ان دوام الحال من المحال، الا ان الوضع لا يظهر بوضوح يكفى على جبهة السياسات القطاعية في المجالين الصناعي والزراعي بالقدر الذي ظهر عليه في المجالات الانفة الذكر ، فقد بات مؤلفا ان تترك مؤسسات الدولة والافراد يعيدون تكييف اوضاعهم بما يتلاءم ويتناسب من تصورات مطروحة للتطوير في هذين القطاعين ، فثمة برامج للوزارات والمؤسسات ذات الصلة معلنة تفصح عما يخطط له فيهما ، وكذا الحال في مجال الاسكان والتعمير ناهيك عن مشكلة الكهرباء وما يحيط بها من اضطرب لأسباب يعرفها العراقيون جيداً وتبقى سياسات التشغيل لمعالجة البطالة وئيدة وغير فاعلة لحد الان فما يعلن في هذا الصدد لا يمثل سياسة كلية جيدة تأخذ في حسابها التوازنات في الاسواق الثلاثة السلعية والنقدية وسوق العمل ، فما زلنا في ذلك لانخطوا حتى خطواتنا

الاولى فما قيمة تشغيل بعض مئات من الناس في مشروعات بناء مؤقتة او في حملات تنظيف الانهار من نبات (الشمبلان) هنا لا تكفي الوعود والتمنيات بل سياسات اقتصادية كلية عاجلة تتمخض ملامحها عن مؤتمر للبحث في معالجة البطالة في نطاق الجهد الاكبر لأعاده البناء وتفعيل مشروعاته وتحويل العراق الى ورشة للعمل من الشمال الى الجنوب وهذا لن يتحقق بجهود البيروقراطية العراقية المعطلة لمسارات التطور الناجز بل من خلال تظافر جهد الدولة والاحزاب والحركات السياسية الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني الاخرى التي بدأت تشغل مساحة اوسع في دائرة الاهتمامات الوطنية والمطلوب انفاق شعبي على البرنامج المرحلي لبناء العراق المقبل على قاعدة قدسية المصالح الوطنية طالما تسعى نحو تحقيق الامل في مجتمع المؤسسات والقانون والانضباط واحترام الرأي الاخر.